نما إجمالي عدد العملاء بشكل ثابت على مدار العام ليصل إلى ٢,٢ مليون عميل، بزيادة نسبتها ١٢٪ عن عام ٢٠١١ مع تحقيق أفضل نسبة منذ عام ٢٠١٠.

اجتمعت عدة مؤشرات إيجابية لتعدل التراجع الطفيف في حجم الإيرادات على مدى العام بأكمله، من أهم هذه المؤشرات هو النمو المشجع في مختلف شرائح العملاء، المعدل القياسي للإيرادات في الربع الأخير من العام، بالإضافة إلى نمو إيرادات خدمات البيانات عبر شبكة الهاتف الثابت والمتحرك.

يعزى تراجع إجمالي الإيرادات بنسبة ١,٧٪، من ١٩٦,٩ مليون ريال عماني في عام ٢٠١١، ليصل إلى ١٩٣,٥ مليون ريال عماني في عام ٢٠١٢، إلى انخفاض إيرادات الرسائل النصية القصيرة والمحادثات الصوتية عبر الإنترنت. بيد أن إيرادات الربع الأخير من المكالمات الدولية وخدمات البيانات عبر الهاتف الثابت والمتحرك ساعدت الشركة في تحقيق إيرادات فصلية قياسية بلغت ٥١,٤ مليون ريال عماني، بالمقارنة مع ٥٠,٨ مليون ريال في نفس الفترة من عام ٢٠١١.

ونما إجمالي عدد العملاء بشكل ثابت على مدار العام ليصل إلى ٢,٢ مليون عميل، بزيادة نسبتها ١٢٪ عن عام ٢٠١١ مع تحقيق أفضل نسبة منذ عام ٢٠١٠.

ولا شك أن الاستثمار في تحديث شبكة النورس سيسهم في توفير مزيد من خدمات بيانات الإنترنت عريض النطاق، كما سيفيد الكثير من العملاء الجدد من خلال توفير خدمات أسرع وبجودة أعلى.

الأرباح قبل خصم الفائدة وضرائب الدخل والإهلاك واستهلاك الدينEBITDA

إن حساب الأرباح قبل خصم الفائدة وضرائب الدخل والإهلاك واستهلاك الدين، يتيح إجراء مقارنة لربحية عمليات الشركة على مدار الوقت دون النظر إلى التأثيرات السلبية المحتملة الناجمة عن التغييرات في الاستهلاك والإهلاك والفوائد والضرائب.

وقد تسبب انخفاض الإيرادات مع زيادة أحجام المكالمات الدولية، التي أدت لزيادة النفقات التشغيلية، إلى تراجع قيمة الأرباح قبل خصم الفائدة وضرائب الدخل والإهلاك واستهلاك الدين خلال عام ٢٠١٢ إلى ٩٤,٩ مليون ريال عماني في مقابل ١٠٣,٤ مليون ريال عام ٢٠١١، أي بانخفاض نسبته ٨,٢٪.

الهامش ونفقات التشغيل

بلغ هامش EBITDA (كنسبة مئوية للمبيعات) ٤٩,١٪، في مقابل ٥٢,٥٪ خلال عام ٢٠١١، وهو ما يعكس ارتفاع حجم المكالمات الدولية الذي أثر على صافي الهوامش. ومع ذلك تمكنا من زيادة حجم قاعدة عملائنا الدوليين عبر الاستفادة من طاقتنا الإنتاجية الدولية.

وكما حصل في السنوات الماضية، أدت ضوابط الرقابة الصارمة، والكفاءة التشغيلية، وارتفاع مستويات إنتاجية الموظفين إلى تقييد النمو في إجمالي المصروفات، فبلغت التكاليف العامة والإدارية وتكاليف المبيعات ٤٤,٣ مليون ريال عماني منخفضة بمقدار ٠,٢ مليون ريال عن عام ٢٠١١.

النفقات الرأسمالية

تركز الاهتمام في النصف الأول من عام ٢٠١٢ على التفاوض بخصوص العقد الرئيسي لتزويد قوة شبكة النورس للإتصال اللاسلكيRAN إلى الحد الأقصى من خلال تحديث كافة المواقع إلى الجيل الثالث المطور 3G+، مما يؤدي إلى زيادة سرعة وتوسيع نطاق تغطية وقدرة الشبكة، وزيادة استيعابها لنقل البيانات. وقد أُرسي العقد بحلول نهاية شهر يونيو.

بيانات مالية وتشغيلية مختارة

السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢		٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
(مليون ريال عُماني، ما لم يحدد خلاف ذلك)							
الإيرادات	النورس مسبق	٧٤	١٠٤	١١٧	١٢٤	١٢٦	**١٢٣**
	النورس آجل	١٨	٣٢	٤٣	٥٣	٥٧	**٥٢**
	أخرى	٢	٣	١٢	١٢	١٤	**١٩**
	الإجمالي	٩٤	١٣٩	١٧٢	١٨٩	١٩٧	**١٩٤**
الأرباح قبل احتساب الفائدة وضرائب الدخل والإهلاك واستهلاك الدين (إيضاح ١)		٢٥,٥	٥٣,٨	٨٧,٥	١٠٢,٥	١٠٣	**٩٥**
هامش الأرباح قبل حساب الفائدة وضرائب الدخل والإهلاك واستهلاك الدين (٪)		٢٧,٠	٣٨,٧	٥١,٠	٥٤,٢	٥٢,٥	**٤٩,١**
صافي الأرباح		٨	٢٠	٤٢	٥٠	٤٨	**٣٧**
صافي الدين (إيضاح ٢)		٤٧,٦	٣٨,٠	٣٩,٣	٢١,٦	١٠,٧	**٢,٩**
التدفقات النقدية قبل حساب رأس المال العامل		٢١,٥	٤٤,٠	٧٢,٥	٨٧,٠	٨٦	**٧٧**
النفقات الرأسمالية (إيضاح ٣)	نقال	٣٠	٣٦	٢٧	٢٤	٢٩	**٥٦**
	ثابت	—	—	٢٥	٥٠	١٢	**٥**
	الإجمالي	٣٠	٣٦	٥٢	٧٤	٤١	**٦١**
متوسط الإيرادات لكل مشترك (ريال عُماني)	نقال مسبق	٩,٤	٧,٢	٦,١	٥,٧	٦,٩	**٥,٦**
	نقال آجل	٢٩,٨	٢٨,٠	٢٧,١	٢٦,٠	٢٦,٦	**٢٤,٢**
	نقال مُشترك	١٠,٣	٨,٨	٧,٧	٧,٤	٨,٧	**٧,٢**
العملاء (ألف)	نقال مسبق	٩٣٨	١,٤٠١	١,٧١٤	١,٨٥٧	١,٧٦٠	**١,٩٧٠**
	نقال آجل	٧٩	١١١	١٤٧	١٦٩	١٧٣	**١٧٩**
	الإجمالي نقال	١,٠١٦	١,٥١١	١,٨٦١	٢,٠٢٦	١,٩٣٣	**٢,١٤٩**
	ثابت				٨	٢٧	**٤٤**
الموظفين (عدد)		٤٩٣	٦٣٦	٧٥٧	٨٧٣	١,٠١٩	**١,٠٢٧**

(١) الأرباح قبل حساب الفائدة وضرائب الدخل والإهلاك واستهلاك الدين = الإيرادات ناقص المصروفات التشغيلية ناقص المصروفات العامة والإدارية (باستثناء رسوم الخدمة). (٢) صافي الدين = إجمالي الدين ناقص النقد وما يعادله. (٣) شاملاً رسوم الترخيص.

ومع ذلك فقد استثمرت شركة النورس ٣٣١ مليون ريال عماني في الشبكة والنفقات الرأسمالية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات منذ تأسيسها عام ٢٠٠٤ في مقابل ما مجموعه ٢٧٢ مليون ريال بنهاية عام ٢٠١١. وبلغت النفقات الرأسمالية للشبكة الثابتة ٤,٨ مليون ريال عماني خلال العام، إلى جانب استثمار ٥٦,٦ مليون ريال عماني في شبكة الهاتف النقال. ودفعت النورس أيضاً ٦٤ مليون ريال عماني كرسوم ترخيص منذ تأسيسها.

الربحية

انخفض صافي أرباح الشركة، متأثراً بتراجع الأرباح قبل خصم الفائدة وضرائب الدخل والإهلاك واستهلاك الدين، إلى ٢٢,٢٪ فبلغ ٣٧ مليون ريال عماني، بالمقارنة مع ٤٧,٥ مليون في العام السابق. وجرى تعويض هذا الانخفاض في صافي الأرباح جزئياً بفضل انخفاض تكاليف الفائدة. كما ساهمت زيادة الاستثمار في تحديث الشبكة في ارتفاع قيمة الإهلاك، في حين أدى انخفاض إجمالي قيمة الدين وانتهاء اتفاقية مبادلة معدل الفائدة الأعلى من سعر الليبور إلى انخفاض تكاليف الفائدة.

وأسهمت الرقابة الصارمة على النفقات (باستثناء الإمتيازات) في حصر الزيادة فيها بنسبة ٦٪ فقط، حيث ارتفعت من ١٣٠,٥ مليون ريال عماني إلى ١٣٨,٥ مليون ريال.

وانخفض العائد على السهم والبالغ ٠,٠٥٧ ريال عماني عن قيمة العام الماضي البالغة ٠,٠٧٣ ريال، وقد اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح بقيمة ٠,٠٣٨ ريال للسهم الواحد للموافقة عليه في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المقرر انعقاده بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٣.

صافي الدين

ساهم المركز المالي القوي الناجم عن التدفقات النقدية في دعم الخفض المتواصل للدين طويل الأجل، مما أدى إلى تحسين مركز صافي الدين بنسبة ٧٢,٩٪، منخفضاً من ١٠,٧ مليون إلى ٢,٩ مليون ريال عماني.

التدفق النقدي

بلغ إجمالي صافي النقد الناتج من أنشطة التشغيل ٧٣,٩ مليون ريال عماني مقارنة بتحقيق ٧٧,٨ مليون ريال عماني في عام ٢٠١١. وبلغت قيمة النقد والنقد المعادل في نهاية العام ٢٥ مليون ريال عماني، منخفضة من ٤٤ مليون ريال عام ٢٠١١.

الميزانية العمومية

ارتفعت قيمة إجمالي الأصول بنسبة ٣,٢٪، من ٢٩٩ مليون ريال عماني إلى ٣٠٩ مليون، ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى نمو حجم الممتلكات والمنشآت والمعدات.

كما بلغ مجموع حقوق المساهمين ١٨٠ مليون ريال عماني بزيادة قيمتها ١٢ مليون ريال (٧,٥٪) عن معدلات عام ٢٠١١، حيث ارتفع صافي الأصول للسهم الواحد من ٠,٢٥٧ ريال إلى ٠,٢٧٧ ريال عماني. وانخفض إجمالي المطلوبات من ١٣٢ مليون ريال إلى ١٢٩ مليون ريال عماني، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الانخفاض البالغ ٢٧,٥ مليون ريال عماني في القروض ذات الفائدة.
وزاد إجمالي حقوق المساهمين والمطلوبات بنسبة ٣,٢٪ من ٢٩٩ مليون إلى ٣٠٩ مليون ريال عماني.

التوقعات

تواصل الشركة عملها الدؤوب في مساعيها لزيادة إنتاجيتها إلى أقصى حد من خلال الكفاءات التشغيلية ومواصلة عمليات الإعداد لطرح تقنيات الجيل الرابع المتطورة (LTE) التي تمثل مرحلة رئيسية من خططنا للارتقاء بشبكة النورس نحو تحقيق مستويات أعلى من الأداء.

وسيوفر برنامج التحديث الشامل للشبكة الذي يجري الإعداد له حالياً، الأساس السليم لتوسيع نطاق التغطية وتوفير مجموعة متنوعة من خدمات البيانات التي ستسهم في زيادة أحجام المبيعات ونمو الإيرادات مستقبلاً.

كما سيستمر التركيز على اجتذاب المزيد من العملاء والحفاظ عليهم، لاسيما في قطاع الشركات الذي يتميز بكبر حجم الطلب فيه. وستستفيد شركة النورس أيضاً من نتائج الأبحاث والتحليلات الشاملة للسوق التي أجرتها خلال عام ٢٠١٢ من أجل تطوير إستراتيجيات مناسبة لتحقيق هذه الأهداف والمحافظة على قدراتها التنافسية.